

# كيف نراعي جوانب المياه والصرف الصحي والنظافة عند تصميم سلة الحد الأدنى من الإنفاق

بالنسبة لمراقبة النقد متعدد الأغراض، إذا تحققت كل الشروط سابقة الذكر، يمكن إدراج مؤشرات الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة في مراقبة النقد متعدد الأغراض بغض النظر عما إذا كانت نفقات هذه القطاعات مشمولة في قيمة تحويل النقد متعدد الأغراض. أما إذا تحققت بعض الشروط فقط أو لم يتحقق أي منها، فلا يمكن ضمان تحقيق مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة حسب معايير هذه القطاعات. ومع ذلك يوصى بإدراج هذه المؤشرات ضمن عمليات المراقبة أو التكيف أو المناصرة.

عملياً، يشير تقرير مجموعة تنسيق المياه والصرف الصحي والنظافة (2021) إلى أنه رغم وجود بعض المحاولات الموثقة لقياس نتائج قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل عام، إلا أن تركيز مراقبة النقد متعدد الأغراض كان في الغالب منصباً على الطريقة التي أنفقت بها الأسر النقد وليس جودة سلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة التي تم الحصول عليها وطريقة استخدام هذه السلع والخدمات في المنزل.

وقد أشارت الأطراف الفاعلة في قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى الحاجة لتحسين جهود التنسيق. فرغم الزيادة المستمرة لاستخدام النقد متعدد الأغراض، إلا أن التحديات ما زالت تواجه الوكالات الإنسانية والقيادات في هذه القطاعات للعمل معاً في مختلف مراحل البرامج الإنسانية من أجل تعظيم فعالية النقد متعدد الأغراض في الاستجابة للحاجات الإنسانية في مختلف القطاعات. فالبرامج المكتملة من هذا النوع معقدة وتتطلب قيادة قوية مشتركة بين القطاعات وإشراكاً وثيقاً لموظفي قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في تحليل استجابة النقد متعدد الأغراض وتنفيذها.

ومع أنه يمكن تطبيق معايير إسفير - التي تحدد المعايير الدنيا لمكونات سلال النظافة - مباشرة على مكون المياه والصرف الصحي والنظافة من سلة الحد الأدنى من الإنفاق، إلا أن استخدام هذه المعايير لتوجيه هذا المكون لا يمثل ممارسة معيارية، وكثيراً ما تختلف وجهات نظر الممارسين في هذا المجال بشأن معايير إسفير. على سبيل المثال، تشير الأدلة الحالية إلى أن حسابات سلة الحد الأدنى من الإنفاق لتكلفة المياه كثيراً ما تعتمد على كمية المياه الموصى بها في معايير إسفير (تكلفة الوصول إلى 15 لترًا بحد أدنى من المياه لكل شخص يومياً، مضموناً بمعدل حجم الأسرة وعدد أيام الشهر)، ومع ذلك كثيراً ما يجري تعديل هذه الحسابات، خصوصاً عندما تكون الفئة السكانية المستهدفة معتمدة على استهلاك كميات أكبر بكثير من المياه. وهذا يعزز التوصية بأن النهج الهجين هو النهج الأفضل لحسابات سلة الحد الأدنى من الإنفاق. تستعرض الفقرات التالية هذه المسألة بتفصيل أكبر مع الإشارة إلى الحاجة لتنفيذ تدخلات جانبية من جانب العرض في الكثير من الأحيان. إن الممارسين في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة يعلمون أن عملية تطوير سلة الحد الأدنى من الإنفاق وتحديد قيمة تحويلات النقد متعدد الأغراض سياسية إلى حد كبير، وأنها كثيراً ما تتعرض لضغوط

(النص أدناه مقتبس من منشور صادر عن مجموعة تنسيق المياه والصرف الصحي والنظافة العالمية بعنوان "Evidence-building for cash" <sup>1</sup> "and markets for WASH in emergencies"، اليونيسف جنيف، 2020) ووثيقة صادرة عن شبكة (2022) CALP بعنوان "MPC Outcome Indicators and Guidance" <sup>2</sup> (قسم المياه والصرف الصحي والنظافة مسار عمل النقد التابع لمبادرة الصفقة الكبرى).

يساهم النقد متعدد الأغراض في التغلب على المعوقات المالية للوصول إلى سلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. لكن في الغالب، يجب تطبيق النقد متعدد الأغراض بالموازاة مع برامج مكتملة تعالج معوقات إمداد هذه الخدمات والمعوقات غير المالية لطلبها فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالنظام أو تغيير السلوكيات، من أجل المساهمة في تحقيق النتائج المرجوة للمياه والصرف الصحي والنظافة.

## شروط ضمان فعالية النقد متعدد الأغراض

يمكن لمساعدات النقد متعدد الأغراض أن تحقق نتائج قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة المرجوة للأسر المستفيدة من الاستجابات الطارئة في هذا المجال عن طريق زيادة الدخل الإجمالي للأسر وبالتالي قدرتها على شراء سلع وخدمات هذه القطاعات. لكن مجموعة تنسيق المياه والصرف الصحي والنظافة العالمية ترى أن من الضروري تحقيق شروط مسبقة كي تكون مساعدات النقد متعدد الأغراض فعالة في الاستجابة للحاجات الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة بمعايير إنسانية.<sup>3</sup> من المرجح أن تساهم مساعدات النقد متعدد الأغراض في تحقيق نتائج المياه والصرف الصحي والنظافة عندما:

1. يشارك الخبراء الفنيون من هذه القطاعات في التقييمات لأغراض مساعدات النقد متعدد الأغراض وتحليل الاستجابة الخاصة بها وتصميمها ومراقبتها.
2. عندما تتوفر موارد كافية لتغطية سلة الحد الأدنى من الإنفاق.
3. يكون المستفيدون معتمدين على شراء سلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بكميات وجودة كافية من الأسواق المحلية (وقد يتفاوت ذلك بشكل كبير بين القطاعات الفرعية والسلع والخدمات المتصلة بها) وعندما لا يُتوقع اللجوء إلى آليات تأقلم سلبية (استخدام مياه النهر لتوفير المال أو ممارسة التغوط في العراء أو غسل اليدين دون استخدام الصابون).
4. يسهل الوصول إلى أسواق المياه والصرف الصحي والنظافة حتى بالنسبة للنساء والفتيات والفئات الأكثر هشاشة.
5. تعمل أسواق المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل جيد ويمكنها أن تستوعب الزيادة في الطلب على سلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.

1. [https://www.washcluster.net/sites/gwc.com/files/2022-01/Practices%20Related%20to%20the%20Use%20of%20MPC%20for%20WASH%20Outcomes\\_0.pdf](https://www.washcluster.net/sites/gwc.com/files/2022-01/Practices%20Related%20to%20the%20Use%20of%20MPC%20for%20WASH%20Outcomes_0.pdf)

2. <https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2022/04/CALP-MPC-Outcomes-EN-final.pdf>

3. CALP. (2022) MPC Outcome Indicators and Guidance Grand Bargain Cash Workstream

وبما أن هذا هو ما يحدث على أرض الواقع على الأرجح، قد يناصر قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة اتباع النهج القائم على أساس الحقوق أو النهج الهجين لضمان شمول حاجات المياه والصرف الصحي والنظافة في سلة الحد الأدنى من الإنفاق. من ناحية أخرى، قد تشير مسوح النفقات إلى أن الأسر تنفق نسبة مبالغ بها من دخلها على المياه والصرف الصحي والنظافة، وقد يعني ذلك أن الأسر قد تواجه صعوبة في تلبية حاجاتها الأخرى. كما أنه قد يعني الحاجة لتنفيذ تدخلات من جانب العرض في أسواق المياه والصرف الصحي والنظافة لزيادة توفر السلع والخدمات.

النهج القائم على أساس الحقوق والنهج الهجين: تحديد بنود المياه والصرف الصحي والنظافة: كثيراً ما تكون سلال الحد الأدنى من الإنفاق - التي تبنيها فرق العمل المعني بالنقد أو غيرها من هيئات التنسيق بين الوكالات - قائمة على أساس النهج القائم على أساس الحقوق، حيث يساهم كل قطاع أو مجموعة تنسيق في تحديد الحاجات في القطاع الذي تُعنى به. وفي بعض السياقات، يجري التحقق من صحة سلة الحد الأدنى من الإنفاق من خلال تقييم متعدد القطاعات للسوق. وفي هذه الحالات، يمكن أن يؤدي قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة دوراً في التحقق من المكون ذي الصلة في سلة الحد الأدنى من الإنفاق. إضافة إلى ذلك، تستطيع منظمة مثل منظمة REACH أن تقود تقييمات السوق التي تنطوي على عملية تعاونية بين العاديين العاملين في المنظمة ويمكن أيضاً إشراك المنظمات المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة فيها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ثمة جدل بشأن مدى قابلية تطبيق معايير إسفير أنفة الذكر.

نظرة معمقة: تستعرض الأقسام التالية نظرة معمقة في مختلف عناصر برامج المياه والصرف الصحي والنظافة والعوامل التمكينية لمساعدات النقد متعدد الأغراض ودورها وفوائدها والمخاطر والقيود المتصلة بها.

لخفض قيمة التحويل بما يتماشى مع خطوط الفقر الوطنية وبرامج المساعدة الاجتماعية القائمة، كما أنها تراعي القيود على موازنات المنظمات الإنسانية. لهذا السبب، نادراً ما تغطي قيمة النقد متعدد الأغراض جميع الحاجات الأساسية للأسر المتأثرة بالأزمات، وحتى لو كانت المياه من القطاعات التي تولمها الأسر المستفيدة من المساعدات الأولية، إلا أن خطر لجوء الأسر لشراء مياه أرخص ثمناً (وبالتالي أقل جودة) يبقى قائماً.



في لبنان، تضم سلة الحد الأدنى من الإنفاق للبقاء 15 لترًا من المياه يوميًا للشخص الواحد (2250 لترًا للأسرة الواحدة شهريًا)، ومع ذلك تجاوزت مساعدات النقد متعدد الأغراض هذه القيمة بكثير وشملت 35 لترًا من المياه للشخص الواحد يوميًا (5250 لترًا للأسرة الواحدة شهريًا) لمختلف الاستخدامات (الشرب والطبخ والغسيل) (Juillard, 2016).

النهج القائم على أساس النفقات<sup>4</sup>: تنفيذ مسوح النفقات (أو المشاركة فيها). إن اختيار النهج القائم على أساس النفقات يعني الحاجة لتنفيذ مسوح لنفقات الأسر على المياه والصرف الصحي والنظافة. وقد يتطلب ذلك تحديد النفقات الموسمية المتكررة والنفقات لمرة واحدة، وذلك بدوره يتطلب الحصول على معلومات من قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة. قد يكون تنفيذ النهج القائم على أساس النفقات إشكاليًا من منظور المياه والصرف الصحي والنظافة، لأن الأسر قد لا تنفق مواردها المحدودة على سلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة كي تستطيع تلبية حاجات إنسانية أخرى.

## النقد متعدد الأغراض والمياه

الدور والفوائد	العوامل التمكينية	المخاطر والقيود
يمكن أن يؤدي النقد متعدد الأغراض دورًا قويًا في تجاوز المعوقات المالية للوصول إلى المياه. إذ باستطاعة الأسر أن تستخدمه لشراء المياه خارج المنزل (نقاط المياه، الباعة المتجولون، شاحنات المياه)، أو الدفع مقابل المياه المزودة عبر الأنابيب (فواتير المياه) أو ربما شراء مواد تعقيم المياه المنزلية (رغم عدم العثور على ممارسات موثقة لذلك). ومن فوائد ذلك استخدام وتعزيز سوق المياه المحلي القائم ومنح الأسر المرونة في اختيار مصدر المياه أو منتج معالجة المياه المفضل لديهم.	من العوامل التمكينية الجيدة لقطاع المياه وتوفر المياه الآمنة أو مواد معالجة المياه المنزلية محليًا على أن تكون بأسعار معقولة ويسهل الوصول إليها. كما ينبغي أن تولي الأسر الأولية لشراء المياه الآمنة، وأن تكون على دراية بطرق الوصول إليها، وأن تتبع ممارسات آمنة لاستخدام المياه. وفي السياقات الإنسانية، ينبغي استخدام طرق أخرى (دعم السوق لتحسين توفر المياه وجودتها وحوكمتها، والتوعية بالنظافة العامة لتحسين ممارسات الاستخدام الآمن للمياه، وغير ذلك من طرق) بالتزامن مع النقد متعدد الأغراض من أجل توفير هذه البيئة التمكينية.	إذا لم تتوفر هذه البيئة التمكينية، سيبقى خطر عدم استخدام الأسر للنقد متعدد الأغراض لتغطية التكاليف المتصلة بالمياه، أو خطر عدم كفاية كمية وجود المياه التي تحصل عليها الأسر لتحقيق مخرجات قطاع المياه، وبالتالي ظهور مشكلات متعلقة بالصحة العامة. ورغم قدرة النقد متعدد الأغراض على تغطية تكلفة الشراء المنتظم للمياه، إلا أنه من المستبعد أن يُمكن المستفيدين من تحسين البنية التحتية للمياه في المنزل أو صيانتها، لا سيما في السياقات التي يتسم فيها السكن بعدم الاستقرار أو عدم حماية حقوق المستأجرين، وبالتالي فمن المستبعد أن تستثمر الأسر في تحسين البنية التحتية للمياه، خوفًا من ارتفاع أسعار الإيجار أو حتى إخلائها من مساكنها (Chaaban, et al., 2020; KII with CAMEALEON Lebanon).
فعالية النقد متعدد الأغراض محدودة فيما يتصل بمنتجات معالجة المياه المنزلية التي لن تولمها الأسر الأولية على الأرجح في الحالات الطارئة إلا إذا كانت معتادة مسبقًا على شراء هذه المنتجات.		

4. تم اقتباس النص الذي يناقش مختلف النهج في إعداد سلة الحد الأدنى من الإنفاق من توجهات الفريق الفني التابع لمجموعة التنسيق العالمية للمياه والصرف الصحي والنظافة بعنوان "Market-Based Programming in Wash Technical Guidance for Humanitarian Practitioners". <https://www.washcluster.net/node/30391>

الاحتياجات (كما هو محدد في سلة الحد الأدنى من الإنفاق) ودخل الأسر ومواردها.

هذه القيم قائمة على المعدلات المحسوبة، لذلك ستواجه أسر كثيرة صعوبة في تغطية حاجاتها الأساسية باستخدام التحويل الذي تلقاه وبالتالي سيتحتم عليها أن ترتب أولويات ما ستقوم بشرائه.

مرآبة مخرجات المياه عند استخدام النقد متعدد الأغراض من الواضح أن احتمال إنفاق النقد متعدد الأغراض على المياه أو منتجات معالجة المياه سيكون أكبر في السياقات التي اعتاد فيها المستفيدون على شراء هذه المواد، وستبين مراقبة النفقات ذلك. عادةً ما تكون قيمة النقد متعدد الأغراض أقل من قيمة سلة الحد الأدنى من الإنفاق، لأنها محسوبة لتغطية احتياجات الأسر غير المحققة فقط أي الفجوة بين إجمالي

## النقد متعدد الأغراض والصرف الصحي

في المناطق التي تغطيها شبكة الصرف الصحي، يختلط البراز في الغالب مع مياه الصرف الصحي المنزلية الأخرى وتفرغها من المنزل إلى شبكة الصرف الصحي. وفي الكثير من الأحيان، تكون تكلفة إدارة الصرف الصحي المنزلي مشمولة في فاتورة المياه، وتكون محسوبة على أساس كمية المياه المستهلكة.

<p>يمكن استخدام النقد متعدد الأغراض لتغطية التكاليف المنتظمة للصرف الصحي (مثل إزالة الصرف الصحي لدى الأسر التي تستخدم أنظمة الصرف الصحي في المنزل) أو دفع فواتير الصرف الصحي (في حالة ربط المنزل بشبكة الصرف الصحي) أو (نادراً) المساهمة في التكاليف غير المنتظمة أو لمرة واحدة للصرف الصحي، مثل تكلفة إصلاح أو إعادة بناء المراحيض. ورغم القدرة على استخدام النقد متعدد الأغراض لتغطية هذه التكاليف، إلا أنه في السياقات التي لا تتوفر فيها مرافق الصرف الصحي، قد يكون العائق الرئيسي أمام الصرف الصحي عائناً غير مالي. وفي هذه الحالات، من المرجح أن يكون دور النقد متعدد الأغراض محدوداً في تحسين الصرف الصحي.</p>	<p><b>الدور والفوائد</b></p>
<p>قد يكون النقد متعدد الأغراض فعالاً في السياقات التي تتمتع بحوكمة جيدة للصرف الصحي والتي يتكبد فيها المستفيدون تكاليف منتظمة ومتوقعة للصرف الصحي، كدفع فواتير المياه التي تشمل الصرف الصحي في السياقات الحضرية التي تتوفر فيها شبكات الصرف الصحي، أو دفع ثمن إزالة الحمأة في حال استخدام المستفيدين لأنظمة صرف صحي في موقع المنزل (مراحيض حفر أو خزانات صرف صحي) كما هو الحال عادة في المخيمات أو التجمعات السكنية غير المنظمة. يصبح استخدام النقد متعدد الأغراض تمكينياً لإنشاء أو إعادة تأهيل مرافق الصرف الصحي - وإن لم يكن ذلك معتاداً - عندما تكون ظروف السكن مستقرة ويكون هناك طلب على تحسين مرافق الصرف الصحي وتكون التكاليف منخفضة.</p>	<p><b>العوامل التمكينية</b></p>
<p>إذا كانت ظروف السكن غير مستقرة وكانت حقوق السكان غير محمية، من المستبعد أن تستثمر الأسر في إنشاء أو إعادة تأهيل المراحيض خوفاً من ارتفاع أسعار السكن أو ربما حتى الإخلاء (Chaaban, et al., 2020; KII with CAMEALEON Lebanon). عدم الاستقرار هذا وعدم حماية حقوق السكان أكثر شيوعاً في السياقات الإنسانية. في المراحل الأولى من الاستجابة الإنسانية، من المرجح أن يكون إنشاء المراحيض مباشرة أسرع وأكثر ملاءمة من النقد متعدد الأغراض وحتى النقد المشروط. وبالنسبة لاستخدام النقد لإزالة الحمأة، هناك خطر عدم إيلاء الأسر الأولوية لذلك واستخدام النقد لأغراض أخرى. وقد ترفض شركات إزالة الحمأة الذهاب إلى مناطق معينة إذا كان عدد العملاء فيها قليل، لذلك قد يضطر المستفيدون للتجمع معاً للتفاوض مع الشركات. وكثيراً ما يمثل التخلص الآمن من الحمأة تحدياً. قد يكون النقد متعدد الأغراض للصرف الصحي أقل نجاحاً في السياقات التي يكون فيها السكان على "الدرجة الأولى من سلم" الصرف الصحي؛ أي إذا كان التغوط في العراء ما زال شائعاً وكانت هناك حاجة لتوليد الطلب على الصرف الصحي (UNHCR, 2016).</p>	<p><b>المخاطر والقيود</b></p>

مراقبة مخرجات الصرف الصحي عند استخدام النقد متعدد الأغراض

بما أن النفقات المتكررة المرتبطة بالصرف الصحي عادة ما تكون متدنية جداً، عادة ما تتركز مراقبة النقد متعدد الأغراض والصرف الصحي على توفر المراحيض (هل تتوفر مراحيض/ داخل المنزل/ مشتركة) وبشكل أقل على النفقات المرتبطة بالصرف الصحي.

## النقد متعدد الأغراض والنظافة

<p>يعد النقد متعدد الأغراض طريقة ملائمة لتلبية حاجات النظافة لدى الفئات المتأثرة بالأزمات في الكثير من السياقات الإنسانية، لأن مواد التنظيف تعد ضمن النفقات المنتظمة والمتوقعة، وعادة ما تصمد أسواق مواد النظافة في أوقات الأزمات، كما أن معظم الأسر تشتري مواد التنظيف الأساسية كالصابون أو حاويات المياه.</p>	<p><b>الدور والفوائد</b></p>
<p>ينبغي أن تتوفر مواد التنظيف الملبية للمعايير الإنسانية في الأسواق المحلية، وينبغي أن يكون هناك طلب على هذه المنتجات بحيث تولى الأسر الأولوية لشراء مواد التنظيف إذا أتيح لها الخيار. وينبغي أن تكون الأسر على دراية بالأمكان التي تستطيع شراء هذه المواد منها.</p>	<p><b>العوامل التمكينية</b></p>
<p>إذا كانت الممارسات عند خط الأساس سيئة وكان الطلب على مواد التنظيف ضعيفاً، من المستبعد أن يحقق النقد متعدد الأغراض وحده ممارسات النظافة الكافية إلا إذا كان مصحوباً بالتوعية لتغيير السلوكيات. ومن المستبعد أن يكون النقد متعدد الأغراض فعالاً إذا كانت المعوقات التي تواجه النظافة ثقافية أو إذا كان المستفيدون غير معتادين على استخدام منتجات معينة (مثل مواد العناية الشخصية للدورة الشهرية أو حفاضات الأطفال). وفي السياقات التي لا تكفي فيها قيمة النقد متعدد الأغراض لتلبية الحاجات الأساسية كلها، قد تولى الأولوية للإنفاق على الغذاء والمأوى بدلاً من مواد التنظيف (El Khoury and Hajal, 2016).</p>	<p><b>المخاطر والقيود</b></p>

### الاستنتاجات

نستنتج أنه رغم أن النقد متعدد الأغراض متعدد القطاعات بطبيعته ويزيد الوصول المالي إلى السلع والخدمات، إلا أنه لا يستجيب لجميع الحاجات القطاعية. وذلك ينطبق بشكل خاص على قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، حيث يعتمد نجاح النقد متعدد الأغراض في تحقيق النتائج المرجوة لهذا القطاع على جودة البنية التحتية والخدمات العامة (أو الخاصة) وأيضاً على اعتماد الأسر لممارسات آمنة. لذلك من الضروري في معظم السياقات الإنسانية تطبيق طرق أخرى، كدعم السوق والدعم الفني والدعم العيني والتوعية لتغيير السلوكيات، إلى جانب تقديم النقد متعدد الأغراض من أجل التغلب على المخاطر والقيود وهيئة بيئة تمكينية لتحقيق مخرجات المياه والصرف الصحي والنظافة.

مرآة مخرجات النظافة عند استخدام النقد متعدد الأغراض أشارت تقارير المراقبة التي تمت مراجعتها إلى أن النسبة المئوية للنفقات على مواد النظافة العامة كانت متدنية نسبياً، لكنها شملت مجموعة واسعة من المواد (حسب السياق) مثل الصابون والحفاضات وصفائح المياه والدلاء والأحواض وما إلى ذلك. وكانت النفقات عمومًا أدنى مما هو مخطط له في سلة الحد الأدنى من الإنفاق، لكن بما أن قيمة مواد النظافة قليلة عادة (كالصابون مثلاً) فإنها ربما لم تقاس و/ أو ربما لم يبلغ عنها المستفيدون بشكل كاف في المراقبة بعد التوزيع (مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين مع موظفي اليونيسف في جمهورية الكونغو الديمقراطية). وإذا ركزت المراقبة فقط على إنفاق مساعدات النقد متعدد الأغراض بدلاً من مراقبة نفقات الأسرة الإجمالية، قد لا يبلغ المستفيدون بشكل كاف عن نفقاتهم المتصلة بسلع وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل منتظم أو يومي وقد يوفر النقد متعدد الأغراض للنفقات الشهرية الأكبر (مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين مع موظفي اليونيسف في جمهورية الكونغو الديمقراطية).